مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

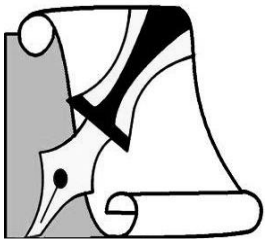

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بعد أكثر من عام على استقالة حكومة الرئيس حسان دياب، ونيف وعام على تكليف السفير مصطفى اديب تشكيل الحكومة، ونحو سنة على تكليف الرئيس سعد الحريري من بعده عملية التشكيل من دون طائل، لكن أسابيع على تكليف الرئيس نجيب ميقاتي، تمت ولادة الحكومة التي كان اللبنانيون ينتظرونها، فقط لوضع اللبنة الأولى على طريق محاولة الخروج من الأزمة الكارثية التي تسببت بها السلطات المتعاقبة والحكومات السابقة.

هي حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثالثة وحكومة عهد الرئيس ميشال عون الرابعة، وربح لبنان معها فرصة الخروج من نفق الانهيار الذي يراد له من بعض الخارج. وقبل الولوج في تحليل ما تمخضت عنه تلك الولادة في مرحلة لاحقة من هذا التقدير وما يمكن أن يسفر عنه التشكيل في مرحلة دقيقة اقليميا ودوليا، فإن هذا التشكيل جاء بعد حرب عنيفة جاءت من الخارج، اميركيا على وجه التحديد، استثمر خلالها الفساد والاحتكار مليارات الودائع المحجوزة في التهريب والسوق السوداء والتحويل اللاشرعي للأموال تحت ستار الدعم الفوضوي المبرمج لتبديد الأموال وإشهار الإفلاس الذي كان مطلب صاحب الحرب التي خاضها على ثلاثة جبهات، اقتصادية مالية لتسريع السقوط إلى القاع وتعميم الفوضى والجوع، وسياسية لمنع ولادة حكومة جامعة ودفع المقاومة لتحمل مسؤولية الانهيار، وبالتوازي حرب إعلامية منظمة عبر الإمساك ماليا بأضخم مؤسسات الإعلام تحت عناوين الثورة ومكافحة الفساد، وتنشيط منظمات بديلة للإمساك بالشارع تحت عنوان تحميل المقاومة وسلاحها مسؤولية الأزمة وتفاقمها، وتحويل كل المساعدات الخارجية من فساد مؤسسات الدولة إلى فساد منظمات المجتمع المدني، بأمل قطاف النتائج في الانتخابات النيابية.

وللتذكير فإن هذا الحصار المالي حصل بوقف التدفقات بالعملة الصعبة عن لبنان الذي يحتاجها حاجة ماسة، من تحويلات الاغتراب التي لاحقتها العقوبات بتهمة تمويل حزب الله وشبهات التبييض والمخدرات المفتعلة، إلى السياحة التي كان الخليج موردها الأول قبل المنع السياسي، وصولا إلى قطع شريان التجارة والترانزيت عبر العقوبات على سورية، واستنزاف ما تبقى من مقدرات عبر تعطيل كل حل لعودة النازحين السوريين على رغم جاهزية الدولة السورية لتسهيل العودة، والحصار السياسي الذي تلاه حرم التعامل الداخلي والخارجي مع حكومة الرئيس دياب وصولا لإسقاطها بالضربة القاضية، وبعدها تعطيل فرص ولادة الحكومة مع تكليف كل من السفير أديب وإعادة تكليف الرئيس الحريري وصولا لتكليف الرئيس ميقاتي، الذي كاد يصطدم بذات عقبات التأليف، لولا تغير المشهد رأسا على عقب.

والواقع أنه يجب التوقف عند اللحظة السياسة التي ولدت فيها الحكومة، داخليا وخارجيا. فقد التقطت المقاومة لحظة الانسحاب الأميركي من أفغانستان، والانهزام الإسرائيلي أمام المقاومة الفلسطينية في معركة سيف القدس، وقررت تحويل تحدي الانهيار إلى فرصة، ووضعت خطة فك الحصار من خلال تحويل سلاحها إلى مصدر قوة تحمي الحل الذي يخفف المعاناة عن اللبنانيين الذين وحدتهم طوابير الذل وأوجاع الأزمات التي التهمت مداخيلهم، وأضاعت ودائعهم. وكان إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عن انطلاق سفينة أولى تحمل المازوت من إيران وفقا لمعادلة تحذيرية واضحة، السفينة هي قطعة أرض لبنانية، واضعا الأميركيين والإسرائيليين بين خياري الانكفاء وترك المقاومة تفتح مسارا يكسر الحصار، ويفتح مسارا لمواجهة التحديات الاقتصادية، والسلاح الذي أراد الأميركي تظهيره سببا لأزمات يتحول إلى قوة تحمي الحلول، أو دخول مواجهة يعرف الجميع أن نتائجها ستكون في غير صالح الأميركي والإسرائيلي في ظروف أقل ما يقال فيها إنها غير مناسبة.

وبذلك كان خيار واشنطن الثالث هو البدء بالتحول من بوابة التراجع الأميركي إلى ما قبل ساعة بدء الحرب على لبنان أملا بإسقاط مقاومته، فاتحا ثغرة في العقوبات على سورية لتسهيل استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن، ويندفع لتسريع تشكيل حكومة ينادي بها حزب الله ويسعى إليها عساها تكون بديلا يوقف تداعي فرض معادلات الردع في البحار والعودة للاكتفاء بها في اليابسة.

لم يكن التبدل في النبرة الفرنسية دليلا كافيا على الموقف الأميركي الجديد، فتحركت الدبلوماسية الأميركية مباشرة من واشنطن عبر مساعدة وزير الخارجية تتابع يوميا مسار التأليف، وأعطي الضوء الأخضر لفرنسا بعدما حجب عنها سنة كاملة، فاتصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي داعيا للتعاون في تسريع تشكيل الحكومة، فكانت الحكومة التي وصفها رئيسها فور تشكيلها بحكومة العزم والأمل، وقال عنها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إنها أفضل الممكن، وعقب رئيس مجلس النواب نبيه بري على ولادتها بالقول حيا على خير العمل. لكن كان من الملاحظ أنه في جلسة الحكومة لإقرار البيان الوزاري، طلب رئيس الجمهورية بجدية بدت واضحة على وجهه تغيير اسم الحكومة كون اسم العزم والأمل نابع من تيار العزم وحركة أمل، فكان الاتفاق على أن يكون عنوانها معا للانقاذ.

وقد ولدت هذه الحكومة بتوازنات طمأنت رئيس الجمهورية لمخاوفه من الفراغ الدستوري وتحول صلاحيات رئيس الجمهورية إلى الحكومة، ما كان يشكل سبب قلقه من عدم امتلاك الثلث المعطل،

بضمان إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وبتثبيت حقه باستقطاب الوزراء المسيحيين إلى معسكره إذا وقع الفراغ الدستوري، لضمان التوازن الوطني بين الطوائف في حكومة ترث صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يمثل المسيحيين في الدولة. هذا بينما ضمنت للرئيس ميقاتي غياب الثلث المعطل، من وجهة نظره، حتى نهاية ولاية مجلس النواب، أي نهاية العمر الدستوري للحكومة، بالتالي اصطفاف الوزيرين المسيحيين المتفق على عدم تبعيتهما لأي معسكر سياسي خارج حصة رئيس الجمهورية حتى موعد الانتخابات النيابية، ليكون تزخيم هذه التسوية المرضية للفريقين بمنح التيار الوطني الحر الثقة للحكومة.

والواقع ان مسألة الثلث هي مسألة نسبية ستظهر خلال الاستحقاقات المقبلة داخل الحكومة كما ظهرت في السابق، على ان التوقيت الفرنسي للإعلان كان على صلة بالتواصل الفرنسي – الإيراني المستجد، والرغبة الفرنسية بتظهير ولادة الحكومة كثمرة لهذا التواصل في سياق تحضير باريس للعب دور في مفاوضات فيينا الخاصة بالملف النووي الإيراني.

فعلى وقع الانهيارات المالية والاقتصادية المتتالية واقتراب لحظة الانفجار مع رفع الدعم الكامل عن المحروقات كما تردد، أبصرت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي النور مؤلفة من 24 وزيرا من الاختصاصيين بتمثيل سياسي واسع شمل مختلف الكتل النيابية والقوى السياسية باستثناء حزبي القوات والكتائب اللبنانية.

وسيكون أمام الحكومة مهمات محددة تتمحور حول الحد من الانهيار وضبط الفلتان ومعالجة الأزمات الحياتية وتمرير المرحلة المؤقتة بأقل الخسائر الممكنة حتى موعد الانتخابات النيابية، والمهمة الثانية إجراء هذه الانتخابات المقررة دستوريا في ايار المقبل، وبالتالي لا يمكن انتظار المعجزات منها وهي ستعمل قدر الإمكان على تجاوز المطبات والملفات المتفجرة السياسية في الحكومة وستركز جهودها على العمل الاقتصادي والمالي والتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وفي رواية مستقلة تتقاطع مع ما قبلها للحظات الأخيرة للتشكيل، فمنذ استقالة الرئيس سعد الحريري وتكليف الرئيس ميقاتي تشكيل الحكومة كان الأخير يحظى بدعم فرنسي كبير ووعود بسعي فرنسي مع القوى المؤثرة في الساحة اللبنانية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وإيران، ولذلك دخلت فرنسا على الخط بقوة في الأيام الأخيرة التي سبقت الحكومة، وحصلت اتصالات واسعة مع طهران تمثلت بالاتصال بين الرئيسين الفرنسي والإيراني وتواصل فرنسي مع واشنطن فضلا عن محادثات روسية – أميركية في الشأن اللبناني على هامش زيارة المبعوث الأميركي روبرت مالي إلى موسكو، كما يشير متابعون لهذه

الولادة العسيرة. وجاءت الحكومة في إطار تسوية بين القوى الخارجية الفاعلة على الساحة الداخلية بعد الوصول إلى نقطة تقاطع بين هذه الدول وهي حماية الاستقرار الأمني في لبنان والحؤول دون الانزلاق إلى الانفجار الاجتماعي وبالتالي الأمني الشامل، ما يهدد مصالح مختلف الأطراف في لبنان والمنطقة.

كما أن الحكومة ولدت نتيجة توازن إيجابي بين القوى الطائفية والسياسية في لبنان، لا سيما فريق العهد وحلفائه من جهة وفريق نادي رؤساء الحكومات السابقين وتيار المستقبل والقوى المعارضة للتيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية. لذلك جاءت لتحقق التوازن الخارجي والداخلي إلى حد ما علما أن التراجع الأميركي كان واضحا لجهة تسهيل إعادة تفعيل خط الغاز والنفط العربي إلى لبنان عبر سورية والإفراج عن الحكومة.

ويلفت هؤلاء النظر إلى أن المصالح والضغوط الأميركية كانت السبب الأساسي في تأخير عملية تأليف الحكومة منذ استقالة حكومة الرئيس دياب، وذلك بأساليب وأدوات سياسية ومالية وأمنية داخلية متعددة، بهدف تحقيق أهداف عدة في إطار الصراع مع إيران وحزب الله ومحور المقاومة، لكن صمود المقاومة وحلفها الإقليمي وفشل كل هذه المشاريع والخطط دفع بالأميركيين إلى إعادة النظر بسياستهم تجاه لبنان.

وكان من الملاحظ أن حكومة ميقاتي تسابق الوقت منذ انجازها الصعب الذي جاء مليئا بالأشواك وربما بالألغام التي ستظهر في المقبل من الاستحقاقات، إذ أنجزت البيان الوزاري في فترة قياسية قبل أن تنال الثقة في مجلس النواب لتنطلق في عملها وأمامها تحديات كبرى، وقد تركت هذه الوتيرة المتسارعة ارتياحا لدى الناس ما انعكس ارتياحا موازيا في الأسواق، كون هذا المسار ينم عن جدية ومسؤولية في مقاربة الأزمة بعد أشهر طويلة من الفراغ وانعدام المسؤولية.

على أن التحدي الأساس بالنسبة إلى الرأي العام هو ان تحافظ الحكومة على وتيرة البدايات كون الأزمة تتطلب ورشة عمل مفتوحة، لكن المخاوف من محاولات ضرب اندفاعتها عن طريق فتح مواجهات سياسية لا طائل منها، فيما المطلوب توفير كل المناخات المساعدة لعملها، كون حل الأزمة ليس من اختصاص الحكومة وحدها، إنما مسؤولية وطنية تستدعي من الجميع مواكبتها وليس وضع العصي في دواليبها، كما حصل مع حكومة دياب قبلها التي حوربت من الداخل والتي دفعت دياب الى عدم التعاون مع احد بعدها وعدم عقد حكومة تصريف الاعمال انتقاما لما حدث معه كما تهربا من مسؤولية اتخاق قرارات غير شعبية.

ويردد كثيرون ان هناك فرصة فعلية لبداية الخروج من الأزمة المالية، ولا يجب تبديد هذه الفرصة، خصوصا في ظل الاحتضان الدولي وتقديمه كل ما يساعد على الخروج من هذه الأزمة التي تجاوزت كل الحدود والسقوف ووصلت إلى مستويات مخيفة ارتفع معها منسوب القلق على مصير البلد. وبالتالي، يجب توفير البيئة الحاضنة بالحد الأدنى حتى آخر السنة الحالية كون الحملات الانتخابية للقوى السياسية لا يمكن ان تبدأ قبل مطلع السنة المقبلة، وهذه الفترة ستكون كافية لإعادة وضع الأمور على الخط الصحيح.

وما يساعد الحكومة في عملها هو أن الوضع الإقليمي يتجه إلى مزيد من التبريد مع العودة المفترضة قريبا لمفاوضات فيينا النووية، وفي ظل الكلام عن جلسة حوار جديدة بين الرياض وطهران، وحديث عن إحياء المفاوضات "الإسرائيلية" والفلسطينية برعاية مصرية وأميركية، ولا شك أنه بمقدار ما تتراجع السخونة الإقليمية بمقدار ما تستقر الأوضاع اللبنانية.

ويتابع هؤلاء أنه في موازاة المناخ الإقليمي فإن إعادة فتح باريس خطوطها مع طهران سيؤدي إلى ترييح حركتها في لبنان ويمكّنها من مواكبة عمل الحكومة ومساعدتها على تحقيق الخطوات المرجوة، خصوصا ان باريس التي تحظى بتفويض أميركي ستعيد تزخيم مبادرتها في ظل عودة الحديث عن إمكانية زيارة رئيسها إيمانويل ماكرون لبيروت في الأسابيع القليلة المقبلة على أثر تأليف الحكومة، ومواكبة لعمل هذه الحكومة.

على أنه بعد أيام على ذلك سرعان ما اكتملت عدة الانطلاق أمام الحكومة مع نيلها ثقة وازنة مكونة من 85 صوتا، شاركت في صناعتها كتل ما زالت تحمل علاقاتها ندوب المواجهات الضارية التي استمرت لثلاثة عشر شهرا بقي فيها لبنان من دون حكومة.

والواقع أن الرئيس نجيب ميقاتي القادر على الحصول على دعم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس المجلس النيابي نبيه بري وحزب الله للتوجه نحو سورية، يقف مع نيل الثقة مع حكومته أمام مفترق طرق، أن تكون حكومته حكومة إدارة الأزمة أو أن تكون حكومة النهوض. لذا فالأمر وقف على قدرته على عدم انتظار الإذن من أحد لطي صفة التريث والنأي بالنفس وموروثاتهما في النظر للعلاقة مع سورية كما فعل ماضيا، التي كان تربطها بها وبقيادتها صلات وطيدة تنتظر مبادراته الصادقة لمراجعة أخوية تعيد التأسيس والإنطلاق نحو ما يحقق مصالح الدولتين والشعبين، كما يفعل الأردن اليوم مثلا.

ولعل الهدوء والسلام في شكل عام الذي حظيت به الجلسة يعكس النية للانطلاق في العمل، لكن في خلاصة لما تحقق وبعد كل تلك المدة التي اقتضتها عملية التشكيل يمكن التوصل إلى بعض الخلاصات التي تفيد في استشراف ما هو مقبل.

لقد نجح حلف حزب الله – التيار الوطني الحر في انتزاع فرصة إخراج الحكومة إلى النور، ضمن توازنات، بقدر ما أبعدت الرئيس سعد الحريري عن رئاسة الحكومة، أو الشراكة، في السلطة التنفيذية، أعادت إلى هذه الشراكة الرئيس نجيب ميقاتي، الذي يقف على رأس تكتل الوسط النيابي الشمالي، وكواحد من عتاة نادي رؤساء الحكومات السابقين، المتمرس بالسياسة والدهاء، وعلى بينة من أمر صيغة الحكم في لبنان، بكل مرونتها وتعقيداتها ولعله يريد بإصراره على التشكيل فتح صفحة جديدة في تاريخه السياسي عبر الترشح للانتخابات المقبلة وليس فقط تأمين اجراءها.

كما تمكن حزب الله، الذي حرص الاتحاد الأوروبي على تحميله منفردا عبء الأزمة التي عصفت بالبلد، في ابعاد كأس الارتطام الكبير عن البلد، وبدا الحزب، بشهاد أخصام له، ممسكا بدقة بالتوازنات: الحفاظ على موقع حليفه المسيحي، ميشال عون وتياره على مستوى القرار التنفيذي في الدولة.. وإعادة فريق الطائف إلى الشراكة، على مستوى السلطة التنفيذية، بحيث يرتفع الغبن أو الاحباط عنه، فشهدت الساحة ارتياحا، ولو مشوبا بالارتياب، بانتظار النتائج..

وفي قراءة لما حدث في الجلسة النيابية الذي سيترك تأثيره على مسار الأحداث نظرا لتركيبة الحكومة، فهي ليست حكومة الرئيس نجيب ميقاتي فقط التي حازت ثقة مجلس النواب، بل البرلمان نفسه، وكتله الكبرى خصوصا التي محضت نفسها بنفسها الثقة. بذلك أكدت الكتل الكبرى الموالية نجاحها في امتحانها، وتأكدت من حكومة لا تخرج عن طاعتها.

في الشكل تبدو حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كأنها تشبه حكومة الرئيس حسان دياب، وباطنها يجعلها تشبه كل حكومات الوحدة الوطنية الثلاثينية التي أُوكل تأليفها إلى الكتل الكبرى. تختار وزراءها من بين الحزبيين، أو الطائعين الوثيقي الصلة بها أو بتعابير ملطفة اكثر الدائرين في فلكها. هذه المرة تبدلت المواصفات، من غير أن تتبدل مرجعية التعيين والسلوك المنقاد. بذلك تطمئن الكتل الكبرى، الموكل إليها منح الحكومة الجديدة الثقة، إلى المرحلة المقبلة قبل اشهر على الانتخابات التي ستشهد تغييرا في بعض مشاهدها.

على أن حكومة ميقاتي تشبه سابقتها التي ترأسها دياب إلى حد بعيد. أعضاؤها جميعا يوزرون للمرة الأولى باستثناء رئيسها الذي سبق أن اختبر الوزارة مرارا، ورئاسة الحكومة مرتين. على نحو مطابق، انبثق توزير هؤلاء من الكتل الكبرى نفسها التي سمى رؤساؤها وزراءهم الذين يمثلونهم فيها، وإن من حملة شهادات عالية كأسلافهم. ليست شهاداتهم مفتاح اختيارهم فقط، بل ثقة موزريهم بهم وامتثالهم لهم. بذلك يصح مرة أخرى الاعتقاد بأن الكتل قد منحت نفسها بنفسها ثقة استمرار دورها في حكم البلاد. هي حتما حكومة الأحزاب ما خلا رئيسها غير الحزبي.

في ظاهر ما حدث أيضا أنها حكومة اختصاصيين على غرار تلك التي كان سيؤلفها الرئيس سعد الحريري لو لم يعتذر، وعلى صورة حكومة دياب المستقيلة. على أنها تنتظر أن تجتاز الامتحان الأصعب الذي أخفق فيه الحريري وهو فتح الأبواب العربية وخاصة ذلك السعودي.

قد تكون الرياض هي الامتحان الفعلي، الأول خصوصا، للحكومة الجديدة ورئيسها، أول من يفترض أن يوفر ضمانات الاطمئنان التي يصعب التعهد بها في ظل موازين قوى داخلية، اللاعب الرئيسي فيها حزب الله وهو ما ترفضه السعودية حتى اللحظة أو لنقل تكابر فيه.

لكن الرياض وجهت رسالة غير ايجابية مع مغادرة السفير السعودي وليد البخاري بيروت إليها، بالتزامن مع إعلان تأليف الحكومة الجديدة. في ما مضى، قالت السعودية، إبان تكليف الحريري، أنها تحكم على الحكومة الجديدة في ضوء تركيبتها وموقع حزب الله فيها. بانقضاء فترة على صدور مراسيمها، لم تقل الرياض بعد كلمتها فيها. بعض المتابعين يؤكدون تلقيهم اشارات عربية، كويتية وقطرية خصوصا، تحمل ايجابية، لكن الواضح ان اللعبة الخليجية هي في يد السعودية.

على ان ميقاتي يبدو الرجل الانسب للطائفة السنية اليوم كما للمرحلة الصعبة التي تقبل البلاد عليها، فهو رجل المرحلة المقبلة في السنة الأخيرة من ولاية عون. هو من يفترض أن يجول على دول عربية وغربية طلبا المساعدة. وهو من يفترض أنه مفاوض الهيئات والصناديق الدولية للاتفاق على إقرار الإصلاحات. هو بذلك الرجل الذي يمكن ان تتقاطع ثقة الخارج عليه.

لكن في موازاة كل ذلك تبقى المعضلة في انها ليست سوى حلولا ترقيعية ومؤقتة. وبات على اللبنانيين مقاربة قضية إنقاذ الصيغة اللبنانية من الاهتراء.. والصيغة هنا تعني حصرا، ليس نظاما دستوريا أو سياسيا، بقدر ما تعني التعايش بين المسلمين والمسيحيين تحت سقف صيغة العيش المشترك أو الوحدة الوطنية، سواء باتفاق الطائف الذي اعيد الاعتبار له أو بقي عنصر الارتباط الجوهري في انتظام

الاجتماع اللبناني، المتعدد المسارب والنوازع.. وإنقاذ الطبقة السياسية، من الهريان الأكيد، في حال استمر الوضع يتآكل، على نحو ما كان يجري. ذلك ان اللبناني اليوم يجد نفسه امام غياب مقومات اساسية في الحياة، بينما يراقب مشهد الكتل البشرية التي تتناحر تحت سقف الفوضى المسيطر عليها، حتى الآن.

وبعد ما تحقق من تشكيل للحكومة ونيلها الثقة واصرار من في الحكم على الخروج من الواقع الحالي كونه سيقضي على شرائحهم انفسهم الاجتماعية، من المؤكد ان البلد سيلتقط انفاسه، سواء حافظ الدولار على سعر مرتفع أم لا، وأن السلع، لا سيما المحروقات، بصرف النظر عن النفط الإيراني، المتدفق عبر صهاريج المازوت إلى مناطق لبنان، ستتوفر في الأسواق أم لا، وأن العام الدراسي سيستأنف في المدارس الرسمية والمجانية الخاصة، فضلا عن تجاوز عبء الصحة وكورونا، والأدوية المستعصية أم لا..

وسينتقل اهتمام الجميع إلى اجراء الانتخابات النيابية في أيار المقبل (قد يحصل تأخر بسيط حسب متابعين).. لمعرفة مسار المرحلة المقبلة، التي ستشهد انعطافات جديدة، سواء على مستوى إدارة الدولة أو اقتصادها، أو موقعها في نظام الإقليم المتولد، على وقع تفكيك أزمات، واستحداث أزمات.. في منتصف ولاية الرئيس الاميركي جو بايدن، الذي جاء انتخابه مؤشرا على منحى جديد في النظام العالمي، وارتداداته على كل نقاط الصراعات والأزمات.